

Distr.: General
7 December 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير السادس الذي يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ التقرير الماضي (S/2005/585 المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥). وهو يوجز التطورات الرئيسية التي شهدتها العراق في عملية الانتقال السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات الدستورية والانتخابية، كما يشمل التطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق. ويقدم التقرير أيضاً تقييماً للوضع الأمني وآخر المستجدات الخاصة بالمسائل التنفيذية.

٣ - وأكد مجلس الأمن في قراره ١٦٣٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أنه "ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في أداء دور رائد في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية على تحقيق مزيد من التنمية السياسية والاقتصادية.

ثانياً - موجز التطورات الرئيسية في العراق

ألف - العملية السياسية

٤ - في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمدت عملية الانتقال السياسي التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) إلى التركيز بصورة رئيسية على استكمال مشروع الدستور، وتنظيم وإجراء استفتاء على الدستور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والتحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.



استكمال مشروع الدستور

٥ - كما جاء في تقرير الماضي، فإن الجمعية الوطنية الانتقالية اعتمدت بالإجماع، في ١٥ آب/أغسطس - وهو الموعد النهائي الذي كان مقررا في الأصل لاستكمال مشروع نص الدستور - قرارا يعدّل القانون الإداري الانتقالي للسماح بمهلة إضافية مدتها سبعة أيام أخرى للتوصل إلى اتفاق بشأن الدستور. وإثر مفاوضات أخرى، تقرر أن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة يقتضي إعطاء مهلتين منفصلتين مدة كل منهما ثلاثة أيام. وفي ٢٨ آب/أغسطس، تلي مشروع لنص الدستور في الجمعية، دون تصويت. غير أنه لم يمكن الاتفاق على عدد من المسائل الأساسية التي ظلت مدار مفاوضات متصلة في الفترة ما بين ٢٨ آب/أغسطس و ١٣ أيلول/سبتمبر، وتمثل هذه المسائل فيما يلي: الهوية العربية للدولة العراقية؛ والنص في المعاهدات التي يُصادق عليها العراق على التمتع بحقوق الإنسان؛ وطرائق انتخاب الرئيس ونوابه؛ وتوزيع موارد العراق المائية (سواء المصادر المائية الداخلية أو الخارجية)؛ ومسألة اجتثاث البعث؛ وتنصيب نائبين لرئيس الوزراء في الدورة الانتخابية الأولى. بمقتضى الدستور الجديد. وبناء على طلب الأطراف المتفاوضة، قام ممثلي الخاص وفريقه بتقديم مقترحات بمواقف توفيقية بشأن هذه المسائل كي تنظر فيها الأطراف، وتم في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات على كل هذه المسائل المذكورة آنفا.

٦ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر تليت في الجمعية الوطنية الانتقالية التعديلات التي أدخلت على مشروع النص المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس. بيد أن عدم مشاركة العرب السُّنيين في هذه المفاوضات غير الرسمية، وهي مشاركة كان من المهم أن تتم، قد أدت إلى بذل مزيد من الجهود لتوسيع قاعدة تأييد الدستور، ولا سيما بين طائفة العرب السُّنيين. وفي أعقاب إجراء مزيد من المفاوضات، أُنقِص على إدخال تعديلات إضافية تليت في الجمعية دون تصويت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. علما بأن هذه التعديلات تتعلق بالمسائل التالية: الطابع الاتحادي والمتحد للعراق؛ واستخدام لغتين رسميتين للعراق من جانب المؤسسات الاتحادية والرسمية في إقليم كردستان؛ والجنسية العراقية؛ وإدارة "الكنوز الوطنية"، مثل المواقع الأثرية، والمباني التاريخية؛ ومسألة اجتثاث البعث؛ وإنشاء عملية لمراجعة الدستور.

٧ - وتنص عملية مراجعة الدستور التي يشير إليها مشروع الدستور المعدّل على إجراء مراجعة شاملة للدستور الجديد في أعقاب انعقاد البرلمان الجديد، أي مجلس النواب، بعد الانتخابات المقرر عقدها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ووفقا للمادة ١٤٢ من الدستور، يشكّل مجلس النواب "في بداية عمله" لجنة من أعضائه لتمثل المكونات الرئيسية للمجتمع العراقي. وتمثل مهمة اللجنة في عرض تقرير على مجلس النواب في غضون أربعة أشهر،

بما في ذلك توصيات تتعلق بالتعديلات التي من الضروري إدخالها على الدستور. ثم تُحلّ اللجنة بعد ذلك. وتعتبر التعديلات موافقا عليها إذا حصلت على أغلبية الأصوات. ثم تعرض التعديلات على الشعب العراقي في استفتاء يُعقد في غضون شهرين من تاريخ موافقة مجلس النواب عليها. ويتم اعتماد التعديلات إذا حصلت على أغلبية الأصوات وإذا لم تُرفض بأغلبية ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات.

٨ - وفي احتفال أُقيم يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الذي أُعلن اعتباره اليوم الوطني للدستور، اعتمدت الحكومة العراقية الانتقالية مشروع الدستور المعدّل. غير أن العديد من الجماعات العربية السنية أكدت مجددا موقفها القائم على عدم تأييد الدستور في الاستفتاء، باستثناء الحزب الإسلامي العراقي، الذي غيّر موقفه وأعلن أنه سيؤيد الدستور في الاستفتاء. وفي رسالة وجهتها إلى الشعب العراقي بمناسبة ذلك اليوم، أكدت على أهمية هذا اليوم للشعب العراقي باعتباره يوما للحوار السلمي، وللتأمل في مزايا الدستور، وأعربت عن أملها في أن ينظر العراقيون إلى الاستفتاء على الدستور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على أنه فرصة للابتعاد عن العنف والريبة والاتجاه إلى المصالحة الوطنية.

الاستفتاء على الدستور

٩ - وفقا للقانون الإداري الانتقالي، عُقد الاستفتاء على الدستور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ظل ظروف صعبة، نجحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في تنظيم الاستفتاء على مشروع الدستور، وذلك بمساعدة من الأمم المتحدة والفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، الذي ضم أيضا خبراء من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. واعتمدت مفوضية الانتخابات للاستفتاء أكثر من ١٧٥ ٠٠٠ من المراقبين ووكلاء الكيانات السياسية. وكانت التقارير الصادرة عن جماعات المراقبين الرئيسية إيجابية على الإجمال بشأن سير الاستفتاء.

١٠ - ووفقا للقانون الإداري الانتقالي، يُعتبر الاستفتاء ناجحا ومشروع الدستور معتمدا، إذا وافقت عليه أغلبية الناخبين، ولم يرفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر. ووفقا للنتائج النهائية المعتمدة التي أعلنتها مفوضية الانتخابات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، فقد شارك في الاستفتاء ٤٦,٦ في المائة من جميع الناخبين الذين يحق لهم التصويت، صوت ٧٩ في المائة منهم مؤيدا لمشروع الدستور و ٢١ في المائة منهم معارضا له. وأدلى بما مجموعه ٢٩١ ٨٥٢ ٩ صوتا من ٢٣٥ ٦ مركز اقتراع وأكثر من ٣٢ ٠٠٠ مكتب اقتراع. وصوتت محافظتان بأكثر من ثلثي ناخبيها برفض الدستور - وهما: محافظة الأنبار (حيث أيد الدستور ٣ في المائة من الناخبين وعارضه ٩٧ في المائة منهم) ومحافظة صلاح الدين

(حيث أيد الدستور ١٨ في المائة من الناخبين وعارضه ٨٢ في المائة منهم). وفي حين أن أغلبية الناخبين في محافظة نينوى رفضوا الدستور (حيث أيدته ٤٥ في المائة منهم وعارضه ٥٥ في المائة)، فقد قصرت هذه النتيجة عن بلوغ أغلبية الثلثين التي تمثل الحد الأدنى لاعتبار التصويت رافضا للدستور. ونظرا لأن أغلبية الناخبين قد صوتوا لصالح الدستور ولم يصوّت ضده سوى محافظتين، قرر مجلس المفوضين التابع لمفوضية الانتخابات اعتبار مشروع الدستور معتمدا.

١١ - وعلى الإجمال، شهد يوم الاستفتاء مشاركة الناخبين في الاستفتاء بنسبة عالية في شتى أنحاء البلد، وفي صفوف جميع الأطياف السياسية الرئيسية، على الرغم من صعوبة الوضع الأمني الذي جرى في ظلّه الاستفتاء. وقد أظهرت هذه النتيجة حدوث تغيير في هذه المرة عن الانتخابات التي أُجريت في كانون الثاني/يناير، حيث كانت مشاركة الناخبين فيها منخفضة كثيرا في بعض المناطق وبين بعض الجماعات، ولا سيما العرب السُّنيّين.

١٢ - وحيث أن النتائج في بعض المحافظات قد أظهرت نسباً من الأصوات عالية بصورة غير معهودة تأييدا للدستور أو رفضاً له (أكثر من ٩٠ في المائة)، فقد أوفدت مفوضية الانتخابات أفرقة من المراجعين، من بينهم مسؤولون من الأمم المتحدة، إلى عيّنة من المحافظات لتقييم النتائج. فقامت أفرقة المراجعة بزيارة محافظات أربيل، والبصرة، ونينوى، وبابل. وبناء على ما أُجري من تحقيقات أصدرت المفوضية تقريراً نُشر على الملأ، خلصت فيه إلى أن ما وقع من مخالفات أثناء الاستفتاء لم يكن بالقدر الذي يبرر تغيير النتائج.

١٣ - وقبل الاستفتاء بعشرة أيام، اتخذت الجمعية الوطنية الانتقالية قراراً كان من شأنه تغيير الطريقة التي حُسبت بها نتائج الاستفتاء. فبمقتضى قرار الجمعية يمكن تأويل كلمة "ناخبين" على أنها "أصوات صحيحة" إذا طُبقت على الأغلبية على الصعيد الوطني ولكن يمكن تأويلها بمعنى "ناخبين مسجلين" إذا طُبقت على الأغلبية على صعيد المحافظات مما كان يمكن أن يعوق إحالة الدستور. وهذا كان من شأنه، من الناحية العملية، الإجحاف إجحافاً شديداً بمعارضى الدستور. وقد أعربت الأمم المتحدة عن عميق قلقها من أن التأويل المزدوج لنفس الكلمة، فضلاً عن أي تغيير في القواعد في تلك المرحلة المتأخرة جداً، قد يؤثر سلباً في مصداقية الاستفتاء. وبعد يومين من ذلك، تم تغيير القرار، واستُخدم تعريف واحد لكلمة "الناخب" سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المحافظات.

الاستعدادات لانتخابات كانون الأول/ديسمبر

١٤ - وقد تزامنت المفاوضات المتعلقة بصياغة القانون الانتخابي للعراق مع الجهود الرامية إلى وضع قانون الاستفتاء. وفي أعقاب عدة أسابيع من المناقشات، طلبت الجمعية الوطنية

الانتقالية رسمياً في ٨ آب/أغسطس من الأمم المتحدة الدعم في صياغة القانون الانتخابي، وإن كانت الأمم المتحدة قد أوصت بعدم اعتماد قانون جديد في هذه المرحلة المتأخرة من العملية الانتخابية. بيد أن الأمم المتحدة قدمت بالفعل المشورة التقنية المطلوبة. وقد استهدف القانون الجديد، الذي اعتمد في ١٢ أيلول/سبتمبر، ضمان أن يكون النظام الانتخابي والبرلمان الناتج عنه، معبراً عن التنوع الاجتماعي والعرقي للعراق، مع مواصلة توفير الضمانات للنساء وإتاحة الفرص للأقليات. وتتمثل النتيجة في نظام للتمثيل النسبي على مستوى المحافظات، لانتخاب ٢٣٠ عضواً بمجلس النواب الجديد، مع تخصيص ٤٥ مقعداً إضافياً على أساس تعويضي أو وطني.

١٥ - وكان ١٥ تشرين الأول/أكتوبر هو الموعد النهائي لتسجيل الائتلافات والمتنافسين السياسيين لدى المفوضية لانتخابات كانون الأول/ديسمبر. غير أن هذا الموعد النهائي تم تمديده مرتين، المرة الأولى إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، والمرة الثانية إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وتم تصديق ما مجموعه ٣٠٧ كيانات سياسية و ١٩ ائتلافاً، وقُدِّم إلى مفوضية الانتخابات أكثر من ٥٠٠ قائمة من قوائم المرشحين.

زيارة الأمين العام إلى العراق

١٦ - أتاحت لي زيارتي إلى العراق في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر فرصة مباشرة للاستماع شخصياً إلى شواغل القادة العراقيين عن الحالة في بلدهم، ولإعجاب مجدداً عن التزام الأمم المتحدة بدعم إعادة البناء السياسي والاقتصادي للعراق. وأثناء زيارتي، سنحت لي الفرصة لعقد اجتماعات منفصلة مع رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري، ونائب رئيس الوزراء نوري شاويس، ونائب الرئيس غازي الياور، بالإضافة إلى آخرين من القادة السياسيين والأعيان المحليين العراقيين.

١٧ - وحيث أن العملية السياسية الحالية المبينة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) على وشك الاكتمال، وحيث أن العراق على وشك الدخول في مرحلة جديدة من العملية الانتقالية التي يمر بها، كانت زيارتي فرصة للتأكيد مجدداً على رسالة الحوار والمصالحة الوطنيين، تلك الرسالة التي أعيد تأكيدها في قرار مجلس الأمن ١٦٣٧ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، تظل الحاجة إلى الاتصال بالطائفة السنية، والذي سنحت لي الفرصة أن ألتقي عدداً من قادتها، هي حاجة على قدر كبير من الأهمية. ومن الأهمية، بنفس القدر، الحاجة إلى ضمان العراقيين إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وواصلت التشديد على مبادئ عملية سياسية شاملة وشفافة وقائمة على المشاركة وتستجيب لمطالب جميع الأطراف. كما أكدت على أن وجود عملية سياسية ذات مصداقية يتيح في نهاية المطاف

أفضل احتمالات تحسين الحالة الأمنية. كما يظل حدوث تحسن في الأحوال المعيشية الأساسية للشعب العراقي وفي حالة حقوق الإنسان أمراً حيوياً في هذا الخصوص.

١٨ - كما أتاحت لي زيارتي الاجتماع بموظفي الأمم المتحدة في بغداد وقياس التحديات التي تواجهها البعثة يومياً قياساً أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالأمن وأماكن الإقامة والتنقل. كما حققتُ أمنية طال أمدها بتكريم ذكرى من سقط من زملائنا وعددهم ٢٢، الذين لاقوا حتفهم في الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

باء - التطورات الدولية والإقليمية

١٩ - بناء على دعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، عُقد اجتماع تحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي في مقر الجامعة بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وذلك بمشاركة رئيس العراق جلال طالباني ورئيس الوزراء إبراهيم الجعفري ونائبي الرئيس غازي الياور وعادل عبد المهدي ووزير الخارجية هوشيار زبياري ولفيف من القادة السياسيين والأعيان المحليين العراقيين الآخرين. كما حضر الاجتماع ممثلون حكوميون من المنطقة وخارجها، بمن فيهم ممثلو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وممثلون من الاتحاد الأوروبي، وكذلك من منظمات إقليمية ودولية ومنظمات أخرى.

٢٠ - وخلال رحلتي إلى الشرق الأوسط التي قمت بها في تشرين الأول/أكتوبر، سنحت لي الفرصة لمناقشة هذه المبادرة مع الأمين العام لجامعة الدول العربية وآخرين من زعماء المنطقة. واتضح من مناقشاتي أن هناك دعماً واسعاً في المنطقة لمبادرة الجامعة، وأن المحاورين العراقيين كذلك ينظرون إليها بإيجابية من حيث المبدأ. لذلك رحبت بمبادرة الجامعة لعقد الاجتماع التحضيري في القاهرة، ويسرني أن ممثلي الخاص تمكن من العمل عن كثب مع الأمين العام للجامعة عمرو موسى في تحضير وتيسير انعقاد الاجتماع بنجاح، بناء على طلب كل من الحكومة العراقية والجامعة العربية.

٢١ - ووافق الاجتماع التحضيري على عقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير أو الأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠٠٦ في بغداد، وطلب تعاون الأمم المتحدة في هذا الصدد. وكان الاجتماع التحضيري يمثل حدثاً هاماً، فللمرة الأولى، تجتمع مجموعة كبيرة من ممثلي مختلف طوائف العراق معاً لمناقشة المصالحة الوطنية ومستقبل بلدهم، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى توسيع دائرة المشاركة، بما فيها مشاركة من رفضوا الاستفتاء ولكنهم شاركوا في العملية الدستورية. وسيرى تأثير هذا الاجتماع في الشهور المقبلة بناء على ما جرى من مناقشات بناءة وموضوعية. وتدعم الأمم المتحدة هذا الحوار

دعماً تاماً. ولذلك طلبتُ من ممثلي الخاص مواصلة العمل عن كثب مع الحكومة العراقية وجامعة الدول العربية لضمان استمرار هذه المناقشات.

ثالثاً - المستجدات في أنشطة البعثة

ألف - الأنشطة السياسية التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص جهوده الرامية إلى توسيع نطاق توافق الآراء بخصوص مشروع دستور العراق وجمع مختلف الأطراف معاً لمناقشة المسائل المثيرة للخلاف. وكانت هذه المناقشات، التي جرت على هامش اجتماعات لجنة صياغة الدستور التابعة للجمعية الوطنية الانتقالية، مفيدة في تضيق هوة الخلافات إلى حد معين، على الرغم من أن معالجة شواغل الطوائف الثلاث كلها بفعالية كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت. وأثناء فترة الاستفتاء، ظل ممثلي الخاص على اتصال دائم بمجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل دعم جهودهم في تنظيم وإجراء الاستفتاء. كما أبقى على اتصالات منتظمة مع أفراد السلك الدبلوماسي في بغداد لإطلاعهم على آخر المستجدات بخصوص تطور الحالة فيما كانت تجري مراجعة ونشر نتائج الاستفتاء.

٢٣ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، قام ممثلي الخاص بإبلاغ مجلس الأمن بأنشطة البعثة، والنقى الممثلين الدائمين ووسائل الإعلام في نيويورك لإحاطتهم بخصوص الانتقال السياسي في العراق. وبغية توسيع المشاركة الإقليمية للبعثة، قام ممثلي الخاص بزيارة جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الدعم الإيراني للانتقال السياسي في العراق. كما قام بزيارة الكويت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ليثير مع وزير الداخلية ونائب وزير الشؤون الخارجية مسألة إجازة البرلمان الكويتي للاتفاق بين البعثة وحكومة الكويت. وزار الأردن في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ليجتمع بممثلين للحكومة الأردنية وزعماء الجالية العراقية المقيمة في الأردن.

باء - أنشطة الدعم الدستوري

٢٤ - ووفقاً للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وبناء على دعوة من رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، واصل مكتب البعثة للدعم الدستوري برنامجه لتقديم المشورة التقنية وتعزيز الحوار من أجل صياغة الدستور. كما قدم المكتب خيارات تتعلق بالمسائل الفنية خلال العملية بأسرها، مستفيداً من مشورة الخبراء الدوليين، بما في ذلك خطة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية لإدارة الموارد المائية بما يوازن ما بين الحكم الذاتي الإقليمي والمتطلبات الوطنية. وفي تنفيذ البعثة لبرنامجها للدعم الدستوري، فإنها تعمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق. وتقوم المفوضية الأوروبية بتمويل الأنشطة من خلال مساهمتها البالغة ٢٤,٥ مليون دولار للصندوق الاستثماري العراقي.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان من المهام الرئيسية لمكتب الدعم الدستوري الترتيب لطباعة خمسة ملايين نسخة من مشروع الدستور من أجل تمكين الشعب العراقي من اتخاذ خيار مستنير في الاستفتاء على الدستور. ويتمويل من البرنامج الإنمائي، قامت البعثة بالترتيب لطباعة ٣ ٧٨٧ ٤٢٠ نسخة من مشروع الدستور باللغات العربية والكردية والتركمانية والسريانية (٢ ٥٠٧ ٩٠٠ بالعربية، و ٩٠٤ ٥٢٠ بالكردية، و ٢٥٠ ٠٠٠ بالتركمانية، و ١٢٥ ٠٠٠ بالسريانية). واستناداً إلى اتفاق بين حكومة إقليم كردستان والبرنامج الإنمائي، قامت الأخيرة بالترتيب لطباعة ٦٠٠ ٠٠٠ نسخة بالكردية بحلول ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، إضافة إلى النسخ المطبوعة في بغداد وعددها ٣٠٤ ٥٢٠. وكان توزيع مشروع الدستور مسؤولية الحكومة العراقية، حيث أسفر ذلك عن توزيع ما مجموعه ٣,٥ ملايين نسخة تقريباً في شتى أنحاء البلد.

٢٦ - وجرت طباعة مشروع النص في ظل قيود زمنية ولوجستية وأمنية كبيرة. وتلقت البعثة الصيغتين الموثقتين بالعربية والكردية في ١٩ و ٢٩ أيلول/سبتمبر على التوالي. ولم تُستكمل التعديلات النهائية على نص الدستور إلاّ يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من هذه القيود، بذلت البعثة قصاراها للمساعدة في إطلاع الجمهور على هذه التعديلات النهائية قبل الاستفتاء الذي نُظم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة، وعن طريق إعلانات الخدمة العامة المدفوعة الأجر، ومن خلال الموقع الشبكي للجنة صياغة الدستور.

٢٧ - وقامت البعثة بحشد قنوات ووسائل الإعلام، والمنظمات الدولية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين، دعماً للحوار العام المتعلق بصياغة الدستور من خلال صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق. وعُقد قبل الاستفتاء العديد من المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية مع المنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية وجماعات حقوق الإنسان. وتم تلقي أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مقترح من الجمهور لإدراج في عملية الصياغة. وقام مشروع دعم التوعية الخاصة بالدستور والتابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإشراك ما يقرب من ٢٠٠ منظمة غير حكومية في شتى أنحاء العراق في حوار يتعلق بصياغة الدستور.

٢٨ - ووفقاً لولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦١٩ (٢٠٠٥)، تقوم البعثة وشركاؤها حالياً بالإعداد لدورها في المساعدة في عام ٢٠٠٦، بعد الإنجاز المتوقع لعملية الانتقال السياسي التي أيدتها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك التحضير لعملية مراجعة الدستور المتوخاة في الدستور.

جيم - الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية

٢٩ - إن الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، المكوّن من ممثلين عن البعثة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، والذي انضم إليه خبراء من الاتحاد الأوروبي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، يعمل تحت مظلة الأمم المتحدة وبموجب التوجيه المتعلق بالسياسات من المفوض الدولي المعيّن من قبل الأمم المتحدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، والذي يعمل في المفوضية بوصفه عضواً لا حق له في التصويت. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تولى السيد كريغ جينيس مهامه في بغداد بوصفه المفوض الدولي للمفوضية. واستمر الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية في أداء دور رائد في توفير مساعدة تقنية للمفوضية. ومن الناحية العملية، فقد ساعد الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية المفوضية في تنظيم وتلبية الاحتياجات اليومية اللازمة لاستكمال تسجيل الناخبين، والاستفتاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات القادمة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. ومن أدواره البارزة، أنه ساعد في تجنيد وتدريب ١٧٠ ٠٠٠ موظف للعمل في مراكز الاقتراع، وساعد في شراء ونقل وتخزين جميع المواد المتعلقة بإجراء الاستفتاء والانتخابات. ويضاف إلى ذلك أن الفريق الدولي أشرف على تخطيط تحركات الأفراد ونقل المعدات، وتولى مهام الاتصال مع قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، وساعد مفوضية الانتخابات في الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة بين فرادى مراكز الاقتراع ومقرها في بغداد.

٣٠ - وزود الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية مفوضية الانتخابات بالمشورة والدعم في إعداد استراتيجية إعلامية انتخابية لمخاطبة الناخبين العراقيين ووسائل الإعلام الدولية والمحلية. وكان من بين الجهود التي بُذلت في هذا الشأن تصميم وطباعة وتوزيع ٣ ملايين ملصق و ١,٥ مليون كتيب بخمس لغات؛ وإنتاج برنامج تدريب تليفزيوني؛ وبث إعلانات في التليفزيون والإذاعة ونشرها في الصحف؛ وتنظيم مؤتمرات صحفية؛ وتشغيل موقع مفوضية الانتخابات على الشبكة العالمية؛ وتنظيم اجتماعات عامة غير رسمية في شتى المحافظات. وساعد الفريق الدولي كذلك في إصدار النشرات الإعلامية المتعلقة بالكيانات السياسية والنشرات الإعلامية المتعلقة بالاستفتاء في جميع الصحف العراقية الرئيسية لمدة ١٠ أيام قبل الاستفتاء. ولتقديم المزيد من الشروح للعملية، نشر مكتب الإعلام عاموداً

معنونا "الركن الدستوري" مرتين كل أسبوع في صحيفتين تصدران في بغداد ومرة أسبوعياً في صحيفة كردية في إربيل.

٣١ - وكان من بين الاحتياجات التي أكدتها مفوضية الانتخابات الدعم القانوني والمشورة القانونية. وساعد الفريق الدولي في وضع أنظمة لمجلس مفوضي المفوضية وزود المفوضية بالمشورة القانونية، بما شمل تحليلات لحساب نتائج الاستفتاء والمعادلة التي استخدمت لتوزيع المقاعد البرلمانية على المحافظات. وساعدها الفريق الدولي أيضاً في وضع إجراءات لمعالجة الشكاوى وحلها. وتعاقد مع محامين من نقابة المحامين ببغداد لفحص الشكاوى وأنشأ قاعدة بيانات للشكاوى.

٣٢ - وطلب إلى مركز عدّ الأصوات المعني بالاستفتاء، والذي ساعد الفريق الدولي في إنشائه، جدولة نتائج الاستفتاء المركبة الواردة من ٣٢ ٠٠٠ مكتب للاقتراع في شتى أرجاء العراق. وبدأ المركز يمارس مهامه كاملة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وانتهى من عمله في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفتح مركز عدّ الأصوات أبوابه أمام وسائل الإعلام ومراقبي الانتخابات ووكلاء المرشحين السياسيين المتنافسين لزيارته وتفقده خلال هذه الفترة.

٣٣ - وسوف تواصل الأمم المتحدة، وفقاً لولايتها، توفير المساعدة التقنية للبرنامج العراقي للتصويت في الخارج. ولكن ممثلي الخاص عبّر رسمياً لرئيس الوزراء العراقي عن رأي مفاده أن الوقت متاح لا يكفي لتنظيم برنامج من هذا النوع على الوجه الصحيح من أجل انتخابات كانون الأول/ديسمبر، وأن تنظيمه سوف يصرف الموارد والاهتمام عن عملية الانتخابات في الداخل التي تمثل بالفعل تحدياً صعباً. ورغم هذه الشواغل، فقد قررت مفوضية الانتخابات أن المضي قدماً في تنفيذ هذه العملية، بمساعدة السفارات العراقية، يمثل حتمية سياسية.

دال - الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية

٣٤ - وفقاً للفقرة ٧ (ب) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، واصلت البعثة دعم جهود الحكومة العراقية في مجالات الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية. وركزت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها جهودها على تعزيز القدرات الإدارية لدى الوزارات، وتنسيق تقديم الخدمات الأساسية، ودعم عمليات ترميم البنية التحتية العامة. كما تولت البعثة دوراً قيادياً في التنسيق بين المانحين.

٣٥ - وواصلت البعثة دعم وتيسير العمل على إنشاء أفرقة عاملة قطاعية تخضع لقيادة عراقية وتشمل بنشاطها قطاعات الصحة والتعليم وسيادة القانون. ومكنت الأفرقة الوزارات

العراقية المعنية من وضع الأولويات وتحديد موارد التمويل والاشتراك في مناقشات على الصعيد التقني بما يكفل التنسيق الفعال والإنجاز في الوقت المناسب. وبدعم مالي ثنائي سخي تعهدت بتقديمه حكومة السويد وتمويل إضافي من صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، دعمت البعثة إنشاء وحدة للتنسيق بين المانحين تابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. وإلى جانب ذلك، يجري الآن تشغيل قاعدة بيانات للمساعدة المقدمة من المانحين، مع إعداد وتوزيع أول عينة من تقاريرها.

٣٦ - وقادت البعثة مبادرة جماعية للمانحين بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني بشأن التجاوزات التي تشوب تسجيل المنظمات غير الحكومية والحاجة إلى إجراءات شفافة منصفة. علما بأن هذه المشاورات، التي تعقد الآن بصفة دورية، قد دفعت بالحكومة إلى نبذ السياسة القديمة التي كانت تفرض رسوم تسجيل على المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية واتخاذ إجراءات تسجيل مبسطة. وأعلنت الحكومة من خلال الصحف المحلية التغيير المذكور أعلاه، ونشرته أيضا من خلال موقع البعثة على الشبكة العالمية.

٣٧ - وقد أثرت الأنشطة العسكرية المستمرة تأثيرا كبيرا على الحالة الإنسانية في العراق، ولا سيما في الأجزاء الغربية منه. ورغم الصعوبات التي تعترض أحيانا سبيل الوصول إلى السكان المتضررين، فإنه يجري تزويد حوالي ١٠ ٠٠٠ أسرة مشردة في محافظتي الأنبار ونيوى بالطعام والمأوى والمواد غير الغذائية. وتتعاون البعثة ووكالات الأمم المتحدة تعاوننا وثيقا مع قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في تبادل المعلومات، وبذا تزيد من الوعي بضرورة تهيئة الأوضاع اللازمة لتسليم المساعدة الإنسانية. والتحدي الذي سينشأ في الشهور القادمة مع دخول الشتاء يتمثل في كفالة توفير أوضاع معيشية للسكان المشردين مناسبة في ظل المناخ؛ حيث ما زال الكثيرون منهم يعيشون في خيام في الصحراء. ويلزم تقديم الكثير من الأموال لكفالة الاستمرار في رعاية الأسر المشردة وتدير شؤونها.

٣٨ - وما زال من أولويات الأمم المتحدة التركيز على الارتقاء بالحوار داخل كل محافظة وكذلك بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية سعيا إلى تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وفي هذا الشأن، تيسر البعثة لموظفي الحكومة المركزية المشاركة بانتظام في منتديات إنمائية في الأقاليم والمحافظات. وتواصل كذلك تسهيل مشاركة الموظفين المحليين في مناقشات مع فريق التنسيق في بغداد ومجلس الاستعراض الاستراتيجي العراقي وغير ذلك من الهيئات المركزية المسؤولة عن الإعمار والتنمية. وبناء على طلب من مكتب رئيس الوزراء، انتدبت البعثة أحد كبار موظفي الشؤون الإنسانية للمساعدة في إنشاء خلية في مكتب رئيس الوزراء لأعمال التنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ، وفي وضع خطة طوارئ وطنية.

٣٩ - وقد تجلت الضرورة الملحة لإنشاء آلية لمواجهة الطوارئ، في حادثة التدافع المأساوية التي وقعت على جسر الأئمة في بغداد في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والتي راح ضحيتها ١٥٠٠ حاج بين قتيل ومصاب. وقد سارعت وكالات الأمم المتحدة إلى تنظيم عملية طوارئ منسقة لمساعدة السلطات في معالجة آثار تلك المأساة. ففي غضون ٢٤ ساعة من وقوعها، قدمت منظمة الصحة العالمية إمدادات طبية طارئة واسطوانات أكسجين، ووحدات تخزين مبردة، وضروب من الدعم النفسي والاجتماعي للمستشفيات في بغداد. وسلمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ١٠٠ مجموعة من اللوازم الصحية لحالات الطوارئ من أجل معالجة الأعداد الكبيرة من الضحايا، كما وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خياما لتستخدم كمناطق انتظار مؤقتة في المرافق الصحية المكتظة. وبدعم سخي من إيطاليا وصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق والمنظمة الدولية للهجرة، اختارت البعثة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لقيادة جهود الأمم المتحدة بتوزيع مجموعات من مواد الإغاثة تتألف من صناديق طعام ومنح نقدية على أكثر من ٢٠٠ ١ من الضحايا وأسرى التوفيق في غضون أسبوع من وقوع المأساة. ولذا أهيب بالمناجين أن يبادروا على عجل إلى دعم جهود الأمم المتحدة في مجال تشغيل آليات التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية.

٤٠ - وقد انتهت اليونيسيف من إصلاح (المنشآت وشبكات المياه والصرف الصحي) لزهراء ٣٧٠ مدرسة، على حين يجري العمل في إصلاح ٢٣٠ مدرسة إضافية. وقد بدأ البرنامج الإنمائي ٢٤ مشروعاً للتعمير والتوظيف شمل عشر محافظات في العراق بتكلفة تبلغ حوالي مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما دعم البرنامج الإنمائي أنشطة الترويج للعملية الدستورية بالاستعانة بوسائل الإعلام المطبوع والمسموع والمرئي المحلية.

هاء - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٤١ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بلغ مجموع التبرعات المقدمة إلى صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق التابع لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق ٨٠٧ مليون دولار. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كانت الموافقة قد تمت على تمويل ما مجموعه ٨٠ مشروعاً قيمتها ٧٢٦ مليون دولار في إطار الصندوق المذكور. وفي الوقت ذاته، جرى الدخول في تعاقدات مقدارها ٥٢٠ مليون دولار (٧٢ في المائة من حجم التمويل المعتمد) وصُرف مبلغ ٣٢٨ مليون دولار (٤٥ في المائة من حجم التمويل المعتمد). وتمثل هذه الأرقام خطوة تقدم أخرى في تسليم المساعدات إلى العراق. ومن مجموع تلك المشاريع تسعة مشاريع ذات أثر سريع تقدر قيمتها بـ ٣٨ مليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة، وقد بدأت هذه المشاريع في أيلول/سبتمبر على إثر طلب تقدم به وزير التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي. ومن المقرر الانتهاء من تلك المشاريع بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٦، وهي تحقق مجموعة من الأولويات القصيرة الأجل في قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي.

٤٢ - واجتمعت حكومة كندا، التي ترأس المرفق، بلجنة التنسيق التابعة للمرفق وممثلي البنك الدولي والأمم المتحدة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لتقييم التقدم المحرز منذ اجتماع البحر الميت، ولا سيما بالنسبة لمشاريع الأثر السريع التي ستنفذ في إطار صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق. وتقوم شركة برايس وترهاوس كوبرز للاستشارات الإدارية باستعراض خارجي لعمليات ذلك الصندوق. وقد بدأ العمل الميداني بالفعل في عَمَّان ومن المتوقع صدور مشروع تقرير قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

واو - أنشطة حقوق الإنسان

٤٣ - ما زالت حالة حقوق الإنسان في العراق تدعو إلى القلق الشديد. فهجمات الجماعات المسلحة المستمرة، وجرائم العنف، وعمليات القبض التعسفي على الأفراد الواسعة النطاق ومزاعم سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز أمور تمثل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وترد باستمرار إلى علم مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة ادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان مقدمة من أفراد ومن منظمات وطنية ودولية لحقوق الإنسان ومن وسائل إعلام محلية وأجنبية. وبسبب حالة الأمن السائدة، ما زال من الصعب استقصاء صحة هذه المزاعم.

٤٤ - وتتقوض بصفة مستمرة الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لحماية السكان من جراء التمرد والأعمال الإرهابية التي ترتكب يوميا. وما زال المدنيون يتحملون جل الخسائر البشرية من جراء تلك الهجمات رغم ضخامة أعداد القتلى من أفراد الشرطة العراقية والمجندين كذلك. كما استُهدف سياسيون وعناصر نشطة من أفراد المجتمع المدني العراقي. وحملات التفجير بالقنابل المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين والمساجد تزيد المخاوف من تردي العلاقات بين أفراد المجتمع بحيث يسودها الخوف والعداوة والرغبة في الثأر.

٤٥ - وما يؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة، المزاعم التي تتردد حول تصرفات القوات الخاصة العراقية الخاضعة لإمرة وزارة الداخلية والمليشيات المسلحة المتهمه بالضلوع في انتهاكات لحقوق الإنسان من بينها عمليات القتل المنفذة بأسلوب الإعدام، والتعذيب. وقد أدت العمليات التي نفذها الجيش العراقي والقوة المتعددة الجنسيات إلى تشريد المدنيين على نطاق

واسع. ومن الدواعي الرئيسية للقلق، مزاعم الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة، بما يشمل شن هجمات جوية تسفر عن وقوع قتلى وإصابات بين الأفراد من غير المحاربين وتؤدي إلى تشريدتهم.

٤٦ - وجددت وزارة الداخلية التزامها بحقوق الإنسان ودعت الشرطة والقوات الخاصة إلى احترام حقوق الإنسان، غير أن الانتهاكات مستمرة. وقد كشفت غارة شنتها القوات المتعددة الجنسيات والقوات الخاصة العراقية على مرفق احتجاج تديره وزارة الداخلية في بغداد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عن وجود ١٧٣ محتجزا محبوسا فيه، وورد أن الكثيرين منهم كانوا يحملون على أجسادهم آثار التعرض لاعتداءات. وأعلن الجعفري، رئيس الوزراء، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عن إجراء تحقيق بشأن مراكز الاحتجاز، ومن جانبي، فأنا أعرب عن ترحيبي بهذه الخطوة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حثت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحكومة على المطالبة بإجراء تحقيق دولي، والتقى ممثلي الخاص بالجعفري، رئيس الوزراء، والرئيس طالباني، رئيس الجمهورية، في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على التوالي ليعرب من جديد عن قلقه بشأن الاعتداءات التي تقع في مراكز الاحتجاز ويؤكد أن المشاركة الدولية سوف تساعد الحكومة العراقية على معالجة مشكلة الاحتجاز بأسلوب محايد موضوعي.

٤٧ - يتزايد العدد الإجمالي للمحتجزين بسبب الاعتقالات الجماعية المتكررة التي تقوم بها قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات رغم إطلاق سراح مئات المحتجزين نتيجة للتعديلات التي أدخلت على إجراءات الاستعراض. وينبغي أن يقترن احتجاز الأشخاص برقابة قضائية كافية وهذا أمر كثيرا ما يكون غائبا. علما بأن قرار الحكومة العراقية المتعلق بحق المحتجزين في المشاركة في الاستفتاء على الدستور، والذي اتخذ على إثر نداء وجهته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، كان خطوة حظيت بالترحيب واتسمت بالإيجابية.

٤٨ - ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متابعة محاكمة صدام حسين والمتهمين الآخرين. وقد احتُطف أحد أعضاء فريق الدفاع واغتيل في بغداد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر اغتيل محامي دفاع ثان وأصيب آخر في نفس الهجوم. وعند استئناف المحاكمة على النحو المقرر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت أن اثنين من المتهمين بقيا دون تمثيل قانوني نظرا لعدم حضور محامييهما. وعندما رفض أحد المتهمين المحامي البديل الذي عينته المحكمة، أجلت

الدائرة الابتدائية إجراءات المحاكمة إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر لمنح المتهم وقتاً كافياً لتوكيل محامين بديلين من اختياره.

٤٩ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، عقد مكتب حقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان الاجتماع التحضيري النهائي قبل إنشاء مركز وطني للمفقودين والمختفين، الذي من المقرر إنشاؤه بموجب قانون معروض حالياً على الجمعية الوطنية الانتقالية. ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة العمل مع المؤسسات العراقية والمجتمع المدني لتغيير ثقافة العنف المتغلغلة في البلد، عن طريق السعي إلى تقديم الدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين يعودون هم وأسرهم إلى العيش في المجتمع العراقي.

٥٠ - وساعد مكتب حقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان بدورات تدريبية أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن حماية حقوق الإنسان ورصدها. وفي إطار جهود التوعية الدستورية، نظم مكتب حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورات تدريبية في أربيل وبغداد والبصرة عن مسائل تتعلق بالحماية الدستورية لحقوق الإنسان لصالح ما يناهز ٦٠ منظمة لحقوق الإنسان من جميع أرجاء العراق.

٥١ - وتواصل البعثة حواراً بناءً مع ممثلي مكتب المفتش العام في وزارات الداخلية، وحقوق الإنسان، والعدل، والدفاع، ويشجعها ما يظهره هؤلاء الممثلون من التزام بتحسين حالة حقوق الإنسان في العراق. إلا أنه ما زال يتعين على جميع المعنيين فعل المزيد من أجل تشجيع ثقافة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في العراق. والبعثة على استعداد لمساعدة الحكومة العراقية على وضع آليات المساءلة المناسبة لمكافحة الإفلات من العقاب.

رابعاً - المسائل الأمنية والتنفيذية

ألف - تقييم الحالة الأمنية

٥٢ - تظل الحالة الأمنية أهم العوامل المؤثرة على دور أنشطة الأمم المتحدة في العراق ونطاقها وفعاليتها. فالانتقال السياسي ومحاولات قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات المحافظة على الأمن تصاحبها حركة تمرد يتزايد تطورها وتشعبها، وهو ما يؤكد ارتفاع مستويات العنف والتخويف والقتل. ويتفاقم عدم الاستقرار وانعدام الأمن العامين بتزايد الصراع الطائفي. وبينما يتواصل العنف في جميع أرجاء البلد، تظل بغداد والموصل ومحافظات الأنبار الغربية أكثر المناطق تأثراً. وتظل المحافظات الجنوبية والشمالية المناطق الأقل تأثراً، رغم أن هذه المناطق تشهد زيادة في عدد الحوادث منذ الفترة المشمولة بالتقرير

الماضي. ومما يؤسف له أن العنف والإرهاب المرتبطين بالعراق لم تحتويهما حدوده المادية، كما يتبين من الهجمات المروعة التي وقعت في عمّان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٥٣ - ورغم أن عدد الهجمات خلال النصف الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير كان أقل من المتوسط، ازدادت تلك الهجمات فتكا بوقوع خسائر كبيرة في الأرواح، لا سيما بين المدنيين. وما زال أعضاء قوات الأمن العراقية مستهدفين مثلما يستهدف المجددون المحتملون في صفوف الشرطة والجيش. وتزايدت الهجمات على البنية الأساسية، ونتج عن ذلك تعطيل توزيع النفط والكهرباء بشدة في جميع أرجاء البلد. وما زال أعضاء السلك الدبلوماسي مستهدفين باختطافهم وقتلهم، والهجوم على المنشآت. ثم إن موظفو الأمم المتحدة لا يزالون معرضين للهجمات في العراق.

٥٤ - وما زالت الحالة الأمنية تعوق على السواء وجود المنظمة وقدرتها على العمل بفعالية في العراق. ولتوفير أفضل مستوى أمني ممكن لموظفي الأمم المتحدة، وبالتالي كفاءة قدرة المنظمة على البقاء في العراق، كان علينا أن نتخذ عددا من تدابير التخفيف والتدابير الوقائية، وهي تدابير مكلفة وتستلزم وقتا طويلا. ورغم هذه التدابير، تعتمد الأمم المتحدة بدرجة كبيرة على القوة المتعددة الجنسيات في أمن التحركات والمعلومات المتعلقة بها. فعلى سبيل المثال، أسفر استخدام المتمردين لأجهزة متفجرة مرتجلة متطورة وعالية الفعالية، وتزايد أعمال القتال في البصرة وحولها، عن وقف القوة المتعددة الجنسيات الموجودة في المنطقة لجميع التحركات الميدانية لعدة أسابيع. وأوقف هذا القيد بصورة فعلية عددا كبيرا من أعمال المنظمة في المنطقة. وتبين هذه الصعوبات أن القيام بالأعمال المهمة التي من الضروري إنجازها في العراق كثيرا ما يكون عملية شاقة ومثيرة للإحباط. وفي نفس الوقت، فإن حوادث، من قبيل الهجوم الأخير بقذائف الهاون الذي وقع على مسافة قريبة من مجمع الأمم المتحدة في بغداد أكدت ضرورة الالتزام التزاما صارما بالتدابير الأمنية والمبدأ القائل "بقدر ما تسمح به الظروف".

٥٥ - ثم إن المساهمات في صندوق استئماني أنشئ بهدف دعم إنشاء كيانات قائمة بذاته تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات ظلت دون تغيير منذ تقديم التقرير الماضي، فلا يزال مقدارها ١٦,٥ مليون دولار. وإنني ممتن لمساهمات ١٤ دولة عضوا في الصندوق الائتماني ولمساهمة الأمن الشخصي وأفراد الأمن من فيجي، ولدعم "الحلقة الوسطى" المقدم من بلدان، منها مثل جورجيا، ورومانيا، وجمهورية كوريا. ومن الضروري أن تواصل الدول الأعضاء تقديم دعمها في مجال تخصيص ما يلزم من موظفين ومعدات وأموال تشغيلية للبعثة إذا ما أريد تنفيذ ولاية الأمم المتحدة وتقديم المساعدة الضرورية للحكومة والشعب

العراقيين. كما أرحب بقرار مجلس الأمن ١٦٣٧ (٢٠٠٥) الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، حسب ما هو مبين في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وإعادة النظر في ولايتها بناء على طلب حكومة العراق أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

باء - المرافق واللوجستيات والدعم

٥٦ - ما زالت البعثة تحتفظ بمكاتب في بغداد والكويت وعمان. وتنتشر مفرزات اتصال صغيرة تابعة للأمم المتحدة في البصرة وأربيل، على حين يتواصل تشييد المكاتب الإقليمية. وحدثت بعض التأخيرات نتيجة للشواغل الأمنية، مما أسفر عن احتياجات هندسية إضافية في المواقع. علما بأن الأعمال المتعلقة بتوفير تدابير الحماية المادية حول المحيط وتشديد الحماية العامة لمقر البعثة في أربيل توشك على الانتهاء. وشُرع في تحديد مجمع جزيرة قصر البصرة مع إكمال أماكن الإقامة الخاصة بوحدة الحرس في وقت سابق.

٥٧ - ويظل اقتناء عتاد جوي مكرس للأمم المتحدة في العراق من التحديات الكبرى. وقد التمسّت الدعم من عدد من الدول الأعضاء ذات القدرات اللازمة. غير أنه لم ترد حتى الآن أي ردود إيجابية. وبالنظر إلى أهمية توفير عتاد جوي مكرس لأنشطة البعثة في العراق، قررت تأجيل القيام بمزيد من عمليات النشر إلى البصرة وأربيل ريثما يتوافر العتاد المطلوب. وأهيب بالدول الأعضاء التي تملك العتاد المناسب أن تنظر بجدية في هذا الطلب، حتى تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها على أفضل نحو، وفتح المكاتب الإقليمية في أربيل والبصرة في أقرب وقت ممكن.

٥٨ - وقد أثبت إيفاد المستشارين العسكريين أنه وسيلة أساسية لتوفير المزيد من التوعية المتعلقة بالحالة والتوعية الأمنية للبعثة، وتجاوز إيفادهم الهدف الأولي المتمثل في تيسير وتنسيق تقديم الدعم من القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. غير أن من الضروري زيادة عدد المستشارين العسكريين التابعين للبعثة نظرا للحاجة إلى المراسلة مع الهياكل التنظيمية للقوة المتعددة الجنسيات في العراق والاتصال بجميع الفصائل والطوائف على المستوى الإقليمي. ولذلك، فإني أهيب بالدول الأعضاء أن تضع ما يلزم من الموظفين تحت تصرف الأمم المتحدة.

جيم - الاتفاقات

٥٩ - وإنني أرحب بإنجاز اتفاق مهم مع الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بحماية وجود الأمم المتحدة في العراق بواسطة القوة المتعددة الجنسيات، وهو الاتفاق المقرر توقيعه في

٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأتطلع إلى توقيع ترتيبات التنفيذ التي يتعين القيام بها في الميدان واستكمالها قريبا.

٦٠ - وتم توقيع اتفاق بشأن مركز البعثة مع الحكومة العراقية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ووفقا لأحكام هذا الاتفاق فإنه يدخل حيز النفاذ على إثر تبادل الطرفين لمذكرات يؤكدان فيها موافقة السلطات المختصة في كل منهما على الاتفاق. وأرسلت الأمم المتحدة مثل هذه المذكرة إلى حكومة العراق في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ولم ترد بعد مذكرة حكومة العراق. وإني أحث حكومة العراق على تأكيد الموافقة على الاتفاق حتى تقوم البعثة على أساس أكثر قوة ويتسنى مساعدة البعثة وموظفيها على الاضطلاع بمهامهم.

٦١ - وعلى الرغم من الرسائل التذكيرية المتعددة التي أرسلتها الأمم المتحدة، لا يزال الاتفاق بين حكومة الكويت والأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة البعثة وفي الكويت في انتظار تصديق السلطات المختصة للبلد. وعلى الرغم من تعاون حكومة الكويت مع البعثة حتى الآن، فإنه من الضروري التصديق على هذا الاتفاق في المستقبل القريب لتصحيح الوضع القانوني غير العادي للبعثة وإزالة الصعوبات الإدارية التي يواجهها الموظفون.

خامسا - ملاحظات

٦٢ - بعد اعتماد دستور جديد، أخذ العراق يتقدم نحو الإنجاز المقرر لعمليته الانتقالية السياسية الحالية المبينة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤): إجراء انتخابات لاختيار مجلس نواب جديد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وهذه هي المرة الثالثة التي يقوم فيها الشعب العراقي في غضون فترة تقل عن سنة بممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت على مستقبل بلدهم. وما المحافظة على سير العملية السياسية وفقا لأهدافها المحددة في ظل جدول زمني طموح إلا إنجاز كبير في حد ذاته نظرا للظروف الصعبة التي تجري فيها. وإنه لمن دواعي سروري أن الأمم المتحدة تمكنت من دعم شعب العراق وحكومته في كل خطوة في هذه العملية.

٦٣ - وعلى الرغم من قطع العراق للأشواط المحددة، فإنه لا يزال يواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية ضخمة. ولن تكون الانتخابات المقبلة وتشكيل حكومة دائمة جديدة نهاية المرحلة الانتقالية السياسية في البلد، بل إنها ستكون بداية مرحلة جديدة يكون للسياسة والقيادة المسؤولتين فيها القول الفصل في تقرير النجاح أو الفشل. وإني أرحب في هذا الصدد برسالة مجلس الأمن الواضحة في القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) الداعية إلى مواصلة الجهود بعد شهر كانون الأول/ديسمبر من أجل تشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وتحديد شكل المستقبل الديمقراطي للعراق.

٦٤ - وفي داخل العراق لا يزال دعم عملية سياسية شاملة وقائمة على المشاركة وشفافة وتستجيب لطموحات جميع الطوائف العراقية يتيح أفضل إمكانية لتحسين الحالة الأمنية العامة. وتمثل صياغة دستور جديد فرصة أمام الدوائر السياسية العراقية لوضع إطار وطني يحدد الشكل والمسار السياسيين في العراق في المستقبل. وأرحب بالمفاوضات الموسعة التي جرت بين كافة المجموعات السياسية في محاولة لقبول بعضها البعض قدر الإمكان في هذه العملية. وفي هذا الصدد، كان أكثر التطورات الإيجابية هو تصميم العرب السنيين على إسماع صوتهم من خلال مشاركتهم في العملية السياسية.

٦٥ - وما مشاركة هذه الأعداد الكبيرة من الناس بنشاط في الاستفتاء في الحملة السياسية الحالية إلا مؤشر مشجع على التأييد الشعبي العراقي للعمليات الديمقراطية. وحتى تتمتع أي حكومة دائمة بثقة الشعب العراقي فيلزمها أولاً أن تكون منبثقة عن عملية انتخابية موثوقة. ولذلك فلني أشجع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وآلاف المراقبين المحليين أن يظلوا متيقظين لكفالة إجراء انتخابات سليمة. وأدعو كذلك إلى إجراء عملية انتخابية مفتوحة يستطيع المرشحون فيها خوض حملاتهم الانتخابية بحرية ويستطيع الناخبون المشاركة فيها مشاركة كاملة دون أن يخشوا على سلامتهم الشخصية.

٦٦ - بيد أن الانتخابات وحدها لن تحل جميع المشاكل السياسية في العراق. فنتائج الاستفتاء، التي كشفت عن الانقسام الطائفي الخطير في العراق قد أكدت أهمية مواصلة الطوائف العراقية التعاون مع بعضها البعض. وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات، فإن تشكيل حكومة جديدة يتيح فرصة جديدة لكفالة تمثيل جميع العراقيين تمثيلاً مناسباً وجعلهم يشعرون بأن لهم دوراً في تحديد مستقبل بلدهم.

٦٧ - وكذلك، فإن عملية مراجعة الدستور المنصوص عليها في الدستور تتيح فرصة لتوسيع نطاق الدعم اللازم للدستور نفسه والمؤسسات التي ستنشأ بموجبه. وعلى الرغم من أن العراقيين هم الذين سيقرون وحدهم نظامهم السياسي، فإن من مصلحة الجميع أن يكون العراق دولة لجميع العراقيين وقادرة على الاستمرار وأداء مهامه. ولذلك فلني أأمل أن تنتهز الدوائر السياسية العراقية عملية مراجعة الدستور لتسوية القضايا الدستورية العالقة بالدخول في حوار وطني حقيقي. ويتيح وضع ميثاق وطني في هذا الصدد أفضل إمكانية للنجاح في تنفيذ دستور يخدم مصالح جميع العراقيين. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة مساعدتها في هذا الصدد وفقاً لما تطلبه حكومة العراق.

٦٨ - ولا يزال يساورني قلق كبير إزاء ارتفاع معدلات القتلى والمصابين المدنيين بسبب الأعمال الإرهابية وأعمال التمرد والأعمال شبه العسكرية والعسكرية. ويساورني القلق

بوجه خاص لتفاهم الطابع الطائفي للعنف، لا سيما في المناطق المختلطة الأعراق، وخطر تفاهم التوتر بين الطوائف وداخلها. ومما يُزعج بوجه خاص في هذا الصدد دور المليشيات أو العناصر المسلحة غير النظامية التي تتزّيا أحيانا بالزي العسكري أو زي الشرطة. وكلما كان تدريب قوات الأمن العراقية سريعا وأفضل كلما اقترب موعد تمكنها من الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة عن الأمن الوطني. وفي غضون ذلك، تقع على عاتق القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية مسؤولية خاصة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالسكان المدنيين. ويمثل استمرار انعدام الأمن تحديا خطيرا أمام أهداف مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف، فإن الجهود العسكرية وحدها لا يمكن أن تعالج أسباب العنف في العراق كما لا يمكن أن تكون بديلا عن الحلول السياسية التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

٦٩ - ولا يزال أيضا يساورني القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق، التي يمكن أن تقوض ما يُبذل من جهود في مجال الحوار والمصالحة الوطنيين. وفي حين أرحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة العراق لتسوية الوضع، فإنني أشجعها على فعل المزيد من أجل كفالة معالجة الانتهاكات الماضية والحاضرة على أساس سيادة القانون ووفقا للالتزامات الدولية.

٧٠ - ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة وفاء الحكومة العراقية الجديدة بصورة ملموسة باحتياجات الشعب العراقي وتحقيق آماله فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والخدمات الأساسية والعمالة. وفي حين تتوفر للعراق جميع الموارد والإمكانات الضرورية لبناء مستقبل مزدهر وأفضل فإن تعزيز القدرات المؤسسية للدولة على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية لا يزال يشكل تحديا رئيسيا في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، أحث المجتمع الدولي على العمل من أجل أن يظل بوسع العراق مواصلة الاعتماد على المساعدة الدائمة الطويلة الأجل من خلال الآليات المانحة الحالية.

٧١ - وقامت مجموعة كبيرة من النواب العراقيين بمناقشة العديد من القضايا المذكورة أعلاه منذ عهد قريب لأول مرة خلال الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي نظّمته جامعة الدول العربية. وأشيد بالجامعة العربية للمبادرة القيمة التي قامت بها كما يسرني أن الأمم المتحدة تمكنت من دعمها. وبرهنت الأطراف العراقية، عندما توفر لها الحيز والدعم الكافيين من الخارج، على قدرتها على الدخول في حوار بناء بشأن القضايا الصعبة. وهذه خطوة أولى مشجعة في عملية ستستلزم الاستفادة من هذه المناقشات الأولية. وستواصل

الأمم المتحدة التعاون بصورة وثيقة مع الجامعة العربية والحكومة العراقية لكفالة استمرار هذه المناقشات.

٧٢ - وتبين أيضا من مبادرة الجامعة أن المنطقة مستعدة لدعم الجهود التي يبذلها العراقيون من أجل التعاون فيما بينهم، والتركيز على العوامل المشتركة بينهم وتقاسم المسؤولية عن تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية. لذلك فإني أرحب بمشاركة إقليمية أكبر من العراق وجيرانه مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية العراقية والاستقلال السياسي للعراق وسلامته الإقليمية. وبعبارة أعم، فإن إنشاء حكومة عراقية دائمة ذات سيادة هو أمر من شأنه تشجيع المجتمع الدولي ككل، بما فيه مجلس الأمن، على المساعدة في تطبيع الوضع الإقليمي والدولي للعراق. ولا أزال شخصيا ملتزما بالمساعدة على تشجيع هذه الجهود ودعمها.

٧٣ - وخلال زيارتي للعراق والأردن والكويت، أعجبت بمستوى وتفاني الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في البعثة بقيادة ممثلي الخاص، أشرف قاضي. وما الجهود الخارقة للعادة التي يبذلها هؤلاء الموظفون إلا إجلال لذكرى زملائهم الذين لقوا حتفهم في بغداد منذ ما يزيد على عامين. وأود أن أشيد بهم جميعا لاضطلاعهم بالولاية التي أسندتموها إلينا في ظل ظروف لا تزال من أصعب الظروف التي تواجهها أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة الآن.

٧٤ - وحتى يتمكن موظفو البعثة من إنجاز عملهم بفعالية، ينبغي توفير الدعم والخبرة والموارد الضرورية لهم، بما في ذلك تخصيص طائرات لهم. وكما لاحظت في تقريرتي السابق، فإن النقل المتوقع والتدريجي للمسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية سوف تنشأ عنه بيئة أمنية جديدة يكون لها تأثير كبير على عمليات البعثة. ولهذا فإنه يتعين إعادة النظر بعناية في الترتيبات المتعلقة ببيئة عملنا والمأوى والحفاظة على الحياة، مع أخذ أي تغييرات في الحالة الأمنية في الاعتبار.

٧٥ - وأرحب بإعادة تأكيد مجلس الأمن في قراره ١٦٣٧ (٢٠٠٥) الدور القيادي للأمم المتحدة وفقا للقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٤) لمساعدة العراق على مواصلة التطوير السياسي والتنمية الاقتصادية، بحسب ما تسمح به الظروف ووفقا لما تطلبه حكومة العراق. هذا وإن ممثلي الخاص والعاملين في البعثة مصممون على تنفيذ ولايتهم إلى أبعد مدى ممكن بالمشاركة مع السلطات العراقية والمجتمع الدولي.